

Distr.: General  
20 February 2003  
Arabic  
Original: Spanish

مجلس الأمن



## رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الذي أدلى به وفد كوبا في الجلسة ٤٧١٠ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣ حول موضوع "التحديات للسلام والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية" (انظر المرفق).  
وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) برونو رودريغز باريا  
السفير  
الممثل الدائم

## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

بيان السفير برونو رودريغز باريا، الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، المدلى به في مجلس الأمن حول موضوع "التهديدات للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية"، نيويورك، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣

إن سلسلة الهجمات الإرهابية التي وقعت في شتى أرجاء العالم عقب أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الإجرامية، وإرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني ودوامة العنف التي يولدها، والإرهاب الذي يمارس ضد كوبا، ضمن جملة أمور، تدل على أن هذه الآفة المزمنة والفظيعة لا يمكن معالجتها إلا بشكل شامل وجماعي من خلال التعاون المتناسق وتوافق الآراء، وليس عن طريق الحرب.

وبعد مضي ستة عشر شهرا من الحرب التي شنت ردا على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، ها هو الواقع يثبت أنها لم تحقق ما أُعلن من أهداف.

فالانفرادية والهيمنة والمعايير المزدوجة منعت الأمم المتحدة من استرداد امتيازاتها والاضطلاع بمهامها لصون السلام. ووجود حق النقض التعسفي واستخدامه بشكل عشوائي وغير مسؤول كَبَلَا مجلس الأمن وأخضع للاستبداد الدول الأعضاء، بما فيها الأعضاء غير الدائمين في المجلس.

والإجراءات المتخذة من جانب واحد أو الحروب الوقائية التي تمارسها دولة أو مجموعة من الدول مهما كانت قوتها، بذريعة مكافحة الإرهاب، لا يمكن قبولها على الإطلاق. وينبغي إدانتها إدانة قاطعة لأنها سوف تقوض نظام الأمن الجماعي الذي هو متقلقل بالفعل وتُضعف القانون الدولي وتقيم إمبراطورية الأقوى على الصعيد العالمي وتبعدنا عن هدف القضاء على هذه الآفة.

والتقدم لن يتحقق إلا من خلال التعاون الدولي وليس عن طريق أعمال الحرب أو الاعتداء أو الانتقام التي لن ينجم عنها سوى المزيد من العنف. كما لن يتحقق أي تقدم عن طريق سن القوانين التي تُبيح إعدام المواطنين أو الأجانب خارج نطاق القضاء أو احتجازهم بشكل تعسفي، والإجراءات المقنّعة التي تنتهك القوانين والحدود، ولا من خلال التأثير على الرأي العام والتمييز ضد المهاجرين أو اضطهادهم، ولا بتجاهل القانون الإنساني الدولي وانتهاك حقوق الإنسان أو تقييد الحريات المدنية التي هي أساس سيادة القانون المعلنة،

وفرض الجزاءات من طرف واحد، ولا بواسطة "قوائم" وشهادات البلدان خدمة لأغراض سياسية مشبوهة.

كما أن الدولة القوية ينبغي ألا تتذرع بالحق المتأصل في الدفاع المشروع عن النفس رداً على أعمال إرهابية قام بها أشخاص أو جماعات متطرفة، مهما كانت خطورتها، لكي تشن من جانب واحد حروباً قد تصل إلى نطاق عالمي لا يمكن التنبؤ به ويذهب ضحيتها عدد لا يُحصى من المدنيين الأبرياء. فحق الدفاع المشروع عن النفس لا يمكن أن يمارس إلا كحق لجميع الدول قصد الدفاع المشترك على الجميع. وفي غير هذا الوجه، سوف تكون بلدان الجنوب هي الضحايا المحتملة لأعمال القوة التي تمارسها قلة قليلة.

ومجلس الأمن ينبغي ألا تُداس هيئته ويتم إجباره كي يوافق على قرارات مهيمنة وتعسفية تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وسيادة جميع الدول، أو يفرض الالتزام بقواعد بعض المعاهدات على الدول التي ليست أطرافاً فيها، أو يفسر من جديد أو يعدل الصكوك التي وافقت عليها الأطراف، منتهكاً انتهاكاً صارخاً قانون المعاهدات، حتى تظل الدول القوية وقواتها المسلحة في منأى عن العقاب.

إن الأمم المتحدة هي وحدها التي يحق لها أن تعالج بعمق وفعالية وحرصاً المشاكل الخطيرة التي تواجه العالم، بما في ذلك الإرهاب. ومثلما أعلن الأمين العام للأمم المتحدة فإن المنظمة "هي وحدها التي يمكن أن تضيف الشرعية على المكافحة الطويلة الأجل للإرهاب".

ولهذا السبب تعتمد الأمم المتحدة على مشاركة جميع الدول وعلى مبادئ ومعايير يقبلها الجميع وعلى السلطة التاريخية والأخلاقية والقانونية، وفي الحالات القصوى، مخول لها من جملة أمور الصلاحية الاستثنائية المتمثلة في استخدام القوة، مع ما يتطلبه ذلك من توخي الحكمة والحذر وما ينطوي عليه من مسؤولية جماعية.

ومن الضروري القيام بعملية مكافحة دولية لجميع أشكال الإرهاب ومظاهره، بمشاركة كافة دول العالم الثالث على قدم المساواة، بغض النظر عن الاختلافات السياسية أو الدينية أو من أي نوع كانت، بغية بناء عالم عادل يتكون من شعوب حرة ودول مستقلة وذات سيادة، عالم خال من الإرهاب الدولي.

وتعتبر كوبا أن أي استخدام للقوة ضد الإرهاب يجب أن يكون بقرار صريح من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، مثلما ينص على ذلك الميثاق.

وقد كانت كوبا من أول البلدان التي أدانت جريمة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إذ قدمت تعازيها وأعلنت تضامنها مع الشعب الأمريكي وفتحت مطاراً أمام عشرات الطائرات التي كانت متجهة إلى هناك والمحملة بالمعونة الطبية للضحايا. كما أنها تبادلت مع الولايات المتحدة الأمريكية المعلومات التي تهم البلدين بشأن الإرهاب.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، صدقت كوبا على الصكوك الدولية الإثني عشر المتعلقة بالإرهاب إسهاماً منها في التصدي الدولي لمثل هذه الأعمال. وفي كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، سن بلدنا القانون رقم ٩٣ المتعلق بمكافحة الأعمال الإرهابية، وهو تشريع شامل وحديث وصارم. وما برح البلد منذ ذلك التاريخ يعتمد تدابير غير تشريعية إضافية وفعالة؛ وفي الوقت ذاته، يتعاون بمبادرته الخاصة وبحسن نية، مع مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له، وقدم لهما تقارير مستفيضة ووافية بالغرض، وعرض توفير خبراء كوبيين وتقديم المساعدة الفنية والموظفين لتلك اللجنة. وبالمثل، فهو يدعم بنشاط التفاوض بشأن اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب.

وطيلة عدة عقود، ما برحت كوبا تخوض كفاحاً نموذجياً وتعتمد التدابير الفعالة ضد الإرهاب الدولي.

ولم تقم كوبا قط بارتكاب أي عمل إرهابي أو تمويله أو التغاضي عنه أو السماح به حتى في إطار ممارسة الدفاع المشروع عن النفس ضد من ارتكبوا بشكل مباشر أو خططوا لارتكاب الجرائم الشنيعة التي استهدفت شعبنا والتي قامت المؤسسة الوطنية الكويتية - الأمريكية وغيرها من مجموعات المافيا الإرهابية الموجودة في ميامي بتمويلها وتنظيمها وتنفيذها انطلاقاً من إقليم أمريكا في منأى تماماً عن العقاب، والتي حدثت مؤخراً ومنها هجمات بالقنابل ومحاولات اغتيال قادة كوبيين واعتداءات على أهداف حيوية لاقتصادنا.

ولم يسمح بلدنا قط بأن يُستخدم إقليمه للقيام بأي أعمال إرهابية ضد أي دولة، بدون استثناء، وأعلن أنه سيبدل قصارى جهده حتى لا يقع ذلك في المستقبل.

وأنا أرفض رفضاً باتاً الافتراءات التي ادعاها مدير مكتب التحقيقات الاتحادي، السيد روبرت مولر أمام لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ، في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وحاول فيها تصوير كوبا على أنها تمثل تهديداً للولايات المتحدة، واتّحدها أن يقدم دليلاً واحداً في هذا الصدد.

ومنذ عام ١٩٥٩ ما برحت شؤوننا المالية تتسم بالشفافية ومصارفنا لا تخزن ولا تغسل الأموال الآتية من مصادر مشبوهة ومؤسساتنا لا تبيع بشكل غير مشروع

المعلومات أو التكنولوجيات ولا تتغاضى عن الاتجار بالأسلحة والعقاقير الخطرة وحدودنا لا تحمي الجريمة عبر الوطنية.

وستعمل كوبا على إنفاذ القوانين التي سنتها من منطلق سيادتها، وتعرب عن استعدادها للتعاون مع جميع البلدان، في احترام تام للميثاق وللقانون الدولي.

وبهذه الروح، عرضت كوبا على حكومة الولايات المتحدة، دون أي شرط ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وكررت عرضها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وآذار/مارس ٢٠٠٢، ثلاثة مشاريع لاتفاقيات ثنائية هي:

(أ) مشروع برنامج للتعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب، مع تدابير لمنع وقمع تخطيط أو تنظيم أو تنفيذ أي عمل إرهابي ضد الطرف الآخر، أو دعمه أو التواطؤ فيه أو تمويله؛ واقتراحات تتعلق بتبادل المعلومات والتعاون في مجالي التحقيق والقضاء؛

(ب) مشروع اتفاق للتعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية؛

(ج) مشروع اتفاق بشأن الاتجار غير المشروع بالأشخاص، بدأ تنفيذه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ورغم أن الولايات المتحدة رفضت، متعللة بأوهى الأعدار، حتى مجرد النظر في هذه المشاريع، فإن كوبا ما زالت تأمل في أن يطرأ تغيير على تلك السياسة.

وفي خضم أزمة الجمرة الخبيثة، قدم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى حكومة الولايات المتحدة ١٠٠ مليون قرص من السيروفلوكساسين، وقُدمت منحة وقائية من هذا العقار إلى دبلوماسيي الولايات المتحدة الموجودين في هافانا، وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم إليها عدد من معدات تحديد أنواع السلالات والأبواغ بطريقة سريعة وقليلة التكلفة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، اقترحت كوبا إجراء عمليات تحقيق وبحث مشتركة بشأن فيروس غرب النيل. ومن المستحيل القضاء على الإرهاب إذا كان بعض الأعمال الإرهابية يقابل بالإدانة، بينما تحظى أعمال إرهابية أخرى بالكتمان والتغاضي أو التبرير.

ولدواع تتعلق بالقيم الأخلاقية، لا بد من الكف عن استخدام حق النقض بهدف الحيلولة دون اتخاذ إجراء دولي لحماية الشعب الفلسطيني من إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل. ولا بد أيضاً من وضع حد للإمدادات المقدمة من الولايات المتحدة من الطائرات والطائرات المروحية والوسائل الأخرى التي يرتكب بها ذلك الإرهاب.

ولا بد من وقف الإرهاب ضد كوبا.

ففي هذه العقود الأربعة، ارتكب ٦٩١ عملاً إرهابياً ضد كوبا، وقع ٦٨ منها في التسعينات و ٣٣ في السنوات الخمس الأخيرة. وقد أسفرت هذه الأعمال عن مقتل ٣٤٧٨ كوبياً وسقوط ٢٠٩٩ من المعوقين. وقد قامت هذه الجماعات نفسها، في هذه السنوات الأربعين، بارتكاب ١٩٠ عملاً إرهابياً ضد أشخاص أو ممتلكات لبلدان ثالثة في أراضي الولايات المتحدة.

إن الإرهاب ضد كوبا ما زال يجري تنفيذه من إقليم الولايات المتحدة دون أي خوف من العقاب.

وفي ٣ أيار/مايو ١٩٩٧ و ٧ أيار/مايو ١٩٩٨، سُلمت إلى رئيس الولايات المتحدة أدلة ومعلومات تتعلق بأعمال إرهابية وقعت بين عام ١٩٩٢ وهذين التاريخين، وشملت مخططات لمهاجمة طائرات.

وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، سلمت كوبا سرا في هافانا لاثنتين من كبار ضباط مكتب التحقيقات الاتحادي أدلة قاطعة ووافية وتفصيلية تتعلق بهذه الأنشطة، شملت ٣٣١ صفحة، وسجلات ٦٤ من الإرهابيين المعروفين، و ٤ ساعات و ٣٨ دقيقة من الأفلام المصورة سرا، و ٢١ مكالمات هاتفية مسجلة.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، طلبت صحيفة "نيويورك تايمز" من كوبا الحصول على معلومات للاستمرار في مقالاتها المهمة التي تكشف جرائم ومخططات بوسادا كاريليس، وسفره المتعدد إلى الولايات المتحدة، وعلاقاته بـ "المؤسسة الوطنية الكوبية الأمريكية"، وصلاته بالمخابرات المركزية الأمريكية ومكتب التحقيقات الاتحادي، وهي المقالات التي نشرتها هذه الصحيفة يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، فيما يتعلق بحملة هجوم بالقنابل على فنادق هافانا نظمتها ومولتها "المؤسسة الوطنية الكوبية - الأمريكية" عن طريق بوسادا كاريليس، وكلفت سائحا إيطاليا حياته وأصابته ١٢ كوبياً بجراح.

ورداً على هذا الطلب، جرى في هافانا في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ تسليم صحيفة "نيويورك تايمز"، بصفة خاصة، المعلومات ذاتها التي كانت قد قُدمت إلى مكتب التحقيقات الاتحادي قبل شهرين، وسُمح بمقابلة الإرهابيين المحتجزين، وبوصول عميل كوبي إليهم كان قد نجح في اختراق "المؤسسة الوطنية الكوبية الأمريكية"، وكان لا يزال متخفياً، وذلك كله بشكل حصري تماماً.

وكان الرد الوحيد لمكتب التحقيقات الاتحادي هو الإقدام، في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على احتجاز خيراردو إرناندس ورامون لابانيينو وفرناندو غونسالس ورينيه غونسالس وأنطونيو غيرو، وكلهم، كما تأكد بجلاء، لم يكونوا يسعون إلا إلى الحصول، بقدر عال من الإيثار والشجاعة، على معلومات عن الجماعات الإرهابية الموجودة في ميامي، بغية منع أعمال العنف التي تقدم عليها وإنقاذ حياة الكوبيين ومواطني الولايات المتحدة.

وقد حكم عليهم بـ ١٧ شهرا من الحبس الانفرادي وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومُنِع اثنان منهم حتى الآن من رؤية زوجتيهما وابنة بلغت الآن الرابعة من عمرها، وذلك برفض منح تأشيرات.

وقد حكمت عليهم إحدى محاكم مكافحة الفساد في ميامي بأقصى العقوبة، دون أن توفر لهم الإجراءات الواجبة، بتهم كاذبة طلب المدعي العام سحب بعضها لعدم وجود أدلة، وما صحت ذلك من تعرض أحد المحلفين للتهديد من الجماعات الإرهابية، وتعصب المنظمات الراديكالية والصحافة المعادية بكوبا. وبموجب التعديل الخامس، وفرت الحماية لعدد من الإرهابيين المعروفين الذين استدعاهم الدفاع للشهادة.

إن الحكم على اثنين منهم، وهما من رعايا الولايات المتحدة، في ١٤ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ على التوالي، يشمل، بطلب من المدعي العام الحكومي، الفقرة غير العادية التالية التي تعد إهانة لذكرى ضحايا ١١ أيلول/سبتمبر، بعد مرور ثلاثة شهور فقد على وقوع هذه الجريمة: "من الشروط الخاصة الأخرى للإفراج مع المراقبة أن يحظر على المتهم الارتباط بأماكن معينة أو زيارتها إذا كان يوجد فيها أو يتردد عليها أفراد أو جماعات كإرهابيين، أو أعضاء منظمات تدعو إلى العنف، أو أشخاص من المشتركين في الجريمة المنظمة".

وقد أعلن رئيس الولايات المتحدة بلهجة جازمة أن "العدالة تقتضي معاقبة من يساعدون أو يؤوون الإرهابيين، ومعاقبتهم بشدة ... وما سنفعله أننا سنطبق المبدأ ... القائل إنه إذا آويت إرهابيا كنت أنت وهو في الجرم سواء"؛ وشن حربا تحت هذا المفهوم.

وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، ألقى الرئيس بوش في ميامي خطبة هجومية معادية لكوبا.

وفي هذه الصورة المأخوذة من تلفزيون الولايات المتحدة، يظهر على المنصة في هذا الحفل، على بعد خطوات من الرئيس، سيكستور. أكويت مانريكه، الذي كان قد حكم عليه في عام ١٩٩٥ بالسجن خمس سنوات، وبالإقامة الجبرية لمدة سنتين، وبإخلاء السبيل المشروط لمدة ثلاث سنوات، بتهمة ارتكاب عمل إرهابي في ميامي. وفي عام ١٩٩٢،

اشترك في مخطط للاعتداء على الرئيس الكويتي. وفي عام ١٩٩٣، هاجم السفينة المالطية ميكونوس وقام بتوريد أسلحة لأغراض إرهابية. وتفيد شهادة اثنين من سكان ميامي، مسجونين الآن في كوبا لقيامهما بتسلل مسلح في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، صلت به هذا التسلل. وفي عام ١٩٩٨، قدمت إلى مكتب التحقيقات الاتحادي أدلة كثيرة تتعلق بهذا الشخص.

وفي هذه الصورة الأخرى من الحفل ذاته، يظهر في الصف الأول أورلاندو بوش آفيلًا. وقد تأكد أنه كان قد دعي إلى مكان الرئيس ثم بُدِّل مكانه بعد ذلك. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، أصدر جو. و. ويتلي، النائب العام المساعد للولايات المتحدة، قرارا سريا برفض لجوء أورلاندو بوش وترحيله بعد دخوله بصورة غير مشروعة إلى الولايات المتحدة، وبسجنه في عام ١٩٨٨، وذكر في هذا القرار أن لدى حكومة الولايات المتحدة معلومات سرية تؤكد أن "تفجير قبلية، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، في طائرة للخطوط الجوية الكويتية كان عملا قامت به قيادة المنظمات الثورية المتحدة بتوجيه من أورلاندو بوش".

وتم التأكيد في الوثيقة، بعد رفع السرية عنها وتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن عام ١٩٩٢ (S/23890) "مشاركة بوش في الفترة، بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٨، في أكثر من ٣٠ عملا من أعمال التخريب والعنف داخل الولايات المتحدة وبورتوريكو وبنما وكوبا. وتضمنت تلك الأعمال تفجير قبلية في السفينة البريطانية غرانود، وفي السفينة اليابانية أسكا مارو وفي السفينة اليابانية ميكاغيسان مارو، وفي محاولة اغتيال سفير كوبا في بوينوس آيرس عام ١٩٧٥، وتفجير قبلية عام ١٩٧٦ داخل سفارة المكسيك بمدينة غواتيمالا، وفي خطط جرت عام ١٩٧٧ لاغتيال دبلوماسي رفيع المستوى، وفي الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٧٦ وآذار/مارس ١٩٧٧ في ١٦ واقعة تضمنت تفجير قنابل ومحاولات اختطاف واغتيالات سياسية داخل الولايات المتحدة وأسبانيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية".

ومع ذلك ألغي ترحيل بوش رغم تأييد إحدى المحاكم لقرار وزارة العدل، وبعدئذ أصدر الرئيس جورج بوش عفوا عنه عام ١٩٩٠ ومنح حق الإقامة بالولايات المتحدة.

وكرر أورلاندو بوش في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، محطة الإذاعة وبعدئذ في صحيفة دياريو دي لاس أمريكاس، تأكيد استعمال الإرهاب ضد كوبا. وكان قد أعلن في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠١ عن "إعلان المبادئ" الذي تضمن اعتبار الأعمال الإرهابية ضد كوبا أعمالا مشروعة وضرورية.

وفي اليوم التالي، أعلن ماس سانتوس، رئيس المؤسسة الوطنية الكويتية - الأمريكية الإرهابية، في صحيفة ذا هيرالد، اتفاهه مع "إعلان المبادئ" المذكور، وجاء ذلك أيضا في إطار تزعم واقعة ٢٠ أيار/مايو.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، نقلت صحيفة ميامي نيوتيمز عن بوش قوله إن "كل من كانوا على متن تلك الطائرة هم من الأذئاب"، مشيرا إلى الطائرة الكويتية التي فجرت وعلى متنها ٧٣ مسافرا، من بينهم فريق سلاح الشيش الشبان.

وفي مشهد واقعة ٢٠ أيار/مايو يظهر أيضا روبرتو مارتين بيريس، رئيس الجماعة شبه العسكرية التي تحمل اسم المؤسسة الوطنية الكويتية - الأمريكية وهى واحدة من المنظمات التي شاركت في خطة محاولة اغتيال الرئيس الكويتي في أثناء مؤتمر قمة البلدان الأيبيرية الأمريكية بجزيرة مرغريتا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. واعتقل حينئذ أربعة من الإرهابيين المعروفين داخل سفينة يملكها حوسيه أ. ياما، مدير المؤسسة الوطنية الكويتية - الأمريكية. وبعد ذلك بُرئت ساحة المعتقلين في محاكمة صورية أدانتها الصحافة الأمريكية. أيضا كان مارتين بيريس هو المنظم لمحاولة فاشلة أخرى خلال مؤتمر قمة محفل منطقة البحر الكاريبي، في الجمهورية الدومينيكية، خلال آب/أغسطس ١٩٩٨.

ومن جانبه، قال الإرهابي رودولفو فروميكا كاباييرو، رئيس جماعة المغاوير F-4، في مقال بصحيفة تصدر في ميامي اسمها لا فرداد بوبليكو، نشر في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ "سنوات الحرب خلال عام ٢٠٠٣". وفي وقت سابق، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أكدت صحيفة النوفيو هيرالد، مشاركة جماعته في محاولة ارتكبت افتراضا داخل كوبا، وبعد ذلك بفترة قصيرة أشارت صحيفة وول ستريت جورنال، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، إلى التحالف القائم بين تلك الجماعة وجماعات فترولية تقيم في ميامي يجري تنظيمها وتدريبها عسكريا لمهاجمة الحكومة الدستورية في فترويلا. وسلمت أيضا معلومات عن ذلك الإرهابي إلى مكتب التحقيقات الاتحادي.

وتمكن بوسادا كاريلس، وهو أيضا أحد مدبري تفجير الطائرة الكويتية، والموظف بوكالة الاستخبارات الأمريكية على مدار سنوات عديدة، من الهرب من سجن فترويلي في عملية نظمها ومولتها المؤسسة الوطنية الكويتية - الأمريكية. واتضح من محاضر مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة أنه كان أحد عناصر عملية كونترا - غيت حيث كان يتلقى مرتبات من كل من وكالات الاستخبارات الأمريكية ووزارة خارجية الولايات المتحدة. وكان يسافر بحرية إلى ميامي بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. كما كان مسؤولا عن الحملة المذكورة آنفا المتعلقة بتفجير القنابل داخل فنادق هافانا عام ١٩٩٧؛ ودبر محاولة لاغتيال

الرئيس الكوبي، في أثناء انعقاد مؤتمر قمة البلدان الأيبيرية الأمريكية بجزيرة مرغريتا؛ وهو مودع بالسجن حاليا في بنما انتظارا لمحاكمته على محاولته التحليق ومعه ٢٠ كيلوغراما من مادة C-4 و ٥٠ صندوقا من مادة سمتكس، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، فوق قاعة إحدى الجامعات، في أثناء انعقاد مؤتمر قمة آخر للبلدان الأيبيرية الأمريكية، بينما كان الرئيس فيدل كاسترو يلقي خطابا بحضور آلاف من الأساتذة والطلبة البنميين.

واعتقل معه بيدرو رامون رودريغيس، مدبر محاولة اغتيال، أيضا في ١١ أيلول/سبتمبر ولكن عام ١٩٨٠، لدبلوماسي كوبي معتمد لدى الأمم المتحدة؛ وكذلك غيليرمو نوفو سامبول، الذي أطلق قذيفة على مبنى الأمم المتحدة عام ١٩٦٤ وقتل دبلوماسيا من شيلي هو أورلاندو لتلييه والمواطنة الأمريكية روني موفيت؛ ثم غاسبار خيمينس اسكوييدو، الذي اغتال موظفا كويا داخل المكسيك عام ١٩٧٦ ودبر محاولة اغتيال سفير كوبا لدى الأمم المتحدة عام ١٩٨٠.

وفي واقعة جرت في الآونة الأخيرة، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعرب من جديد أورلاندو بوش، في معرض الإشادة بالإرهابيين المعتقلين داخل بنما، عن مناصرته للإرهاب ضد كوبا؛ بيد أن الخطيب المفوه في تلك المناسبة كان على وجه التحديد ديونيسيو سواريس، الذي أتم عقوبة بالسجن مدتها ١٢ عاما لقيامه باغتيال لتلييه وموفيت. وقال في معرض إشارته إلى المحاولات التي قام بها أولئك الإرهابيون داخل بنما: "هم جديرون بالاحترام، وجديرون بالتصفيق لهم...". ودعي سواريس أيضا إلى حضور الحفل الرئاسي يوم ٢٠ أيار/مايو.

وبينما استطال أمد المحاكمة في بنما وأزيحت أكثر التهم خطورة، وتمتعوا بززانات فاحرة، وخففت إجراءات الأمن، وسمح بالسفر بحرية والالتقاء بهم للإرهابيين المعروفين التابعين للمؤسسة الوطنية الكوبية - الأمريكية المقيمين بميامي، الذين مولوا عملية الدفاع عنهم، ورفض طلب تسليمهم إلى كوبا رغم اقتراحنا عقد محكمة دولية لهم في هافانا وتوفير الضمانات بعدم فرض أقصى عقوبة ضدهم، كذلك لم يستجب لطلب التسليم المقدم من فنزويلا. وهناك أسس للتخوف إزاء إفلات مرتكبي هذا العمل الإرهابي من العقاب.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اختطفت طائرة كوية من طراز AN-2 وحولت إلى إقليم الولايات المتحدة. وبدلا من محاكمة مرتكبي المحاولة الثمانية، منحوا حق اللجوء. وبيعت الطائرة في مزاد علني بدلا من إعادتها.

ومنذ أسبوعين، في ٧ شباط/فبراير، وفي ظل رفع التحذير ضد الهجمات الإرهابية إلى "اللون البرتقالي" داخل الولايات المتحدة، وصل قارب حربي تابع لسلاح خفر

السواحل الكوبي وعليه أربعة رجال مسلحين يرتدون زى القتال ورسى بمنطقة كايو هويزى دون اعتراضه. ورغم إعادة القارب، لم تتم إعادة المختطفين إلى كوبا ولم توجه إليهم أي تهمة.

ويتم في ميامي، بلا عقاب وبتواطؤ من سلطات الولايات المتحدة، تقديم وجمع الأموال لتنفيذ أعمال إرهابية، وتجري بحرية وبصورة عادية الحسابات المصرفية التي تمول الإرهاب، ويتم تجنيد الإرهابيين، وتزويدهم بالأسلحة، وتوفير ملجأ آمن لهم، ويسمح لمن يمولون الأعمال الإرهابية والتخطيط لها وارتكابها باستعمال الأراضي.

وقد أبلغ مجلس الأمن بكل ذلك على مدار السنوات. ففي عام ١٩٩٢، طلبت كوبا من مجلس الأمن اتخاذ الإجراء اللازم، ولكن مشروع القرار S/23990 لم ينظر حتى فيه. ووصف ممثل الولايات المتحدة تلك الجلسة بأنها مضيعة للوقت (S/PV.3080).

وقدمت كوبا في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على السواء معلومات مفصلة في هذا الصدد إلى لجنة مكافحة الإرهاب.

وتأمل كوبا أن يتخذ مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له ما يلزم من إجراءات.

كما تأمل كوبا أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء يتسم بالحزم وروح المسؤولية.

فلماذا لا يطبق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على ما يرتكب من إرهاب ضد كوبا انطلاقاً من أراضي الولايات المتحدة دون عقاب دوماً وبشكل ظاهر للعيان؟